

203640 - طلقها زوجها قبل زمن الحيض بيوم أو يومين ، فهل يقع الطلاق ؟

السؤال

هل يقع الطلاق قبل الحيض بيوم أو يومين ؟
مع العلم أنني أتعصب كثيراً قبل الحيض وأتشاجر مع زوجي واستفزه دون قصد ، فيقول أنت طالق وبعدها نندم على هذا ، فهل يقع الطلاق ؟

الإجابة المفصلة

الطلاق المحرم ، والذي حصل فيه الخلاف بين العلماء من حيث الوقوع وعدمه ، هو الطلاق في الحيض ، وهو أن يطلق الرجل امرأته وهي حائض ، أي : يطلقها وقت نزول دم الحيض المعروف من المرأة .

كما أنه يراعى في مسألة

الطلاق ، أن لا يكون الطلاق في طهر حدث فيه جماع ، فإذا طلق الرجل امرأته في زمن الطهر ، لكن حدث في ذلك الطهر جماع ، فإن ذلك الطلاق لا يعتد به في مذهب جماعة من أهل العلم رحمهم الله ، وقد سبق بيان ذلك في جواب السؤال رقم : (175516)

والحاصل : أن الطلاق إذا وقع

على المرأة في زمن الطهر الذي لم يحدث فيه جماع ، فالأصل : أن الطلاق واقع ، وتكون المرأة بذلك مطلقة ، ولو كان ذلك الطلاق قد وقع قبل نزول دم الحيض بدقائق . بل إن جماهير أهل العلم يرون أن الطلاق في الحيض ، أو طهر جامعها فيه : طلاق واقع نافذ ، تترتب عليه آثاره .

ويظهر من السؤال أنكما - أنت

وزوجك - تتساهلان في أمر الطلاق ، وربما تتلاعبان به ، بقصد أو بغير قصد .

والطلاق شرع من شرع الله ، وحد من حدوده :

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله

عليه وسلم- : (مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَلْعَبُونَ بِحُدُودِ اللَّهِ طَلَّقْتُكَ

رَاجِعْتُكَ طَلَّقْتُكَ رَاجِعْتُكَ) .

رواه البيهقي في سننه (15296) ، وحسنه الألباني .

وَعَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: ”

كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ فَجَاءَهُ رَجُلٌ ، فَقَالَ: إِنَّهُ طَلَّقَ
امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا ، قَالَ: فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ رَادُّهَا إِلَيْهِ
، ثُمَّ قَالَ: ” يَنْطَلِقُ أَحَدُكُمْ ، فَيَرْكَبُ الْحُمُوقَةَ ، ثُمَّ يَقُولُ

: يَا ابْنَ عَبَّاسِ ، يَا ابْنَ عَبَّاسِ ؟! وَإِنَّ اللَّهَ قَالَ: (وَمَنْ

يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا) [الطلاق: 2] ، وَإِنَّكَ لَمْ تَتَّقِ

اللَّهِ ، فَلَمْ أَجِدْ لَكَ مَخْرَجًا ؛ عَصَيْتَ رَبَّكَ ، وَبَانَ مِنْكَ

امْرَأَتُكَ !! وَإِنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا

طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ ﴾ [الطلاق: 1] فِي قُبُلِ عِدَّتِهِنَّ ” .

رواه أبو داود في سننه (2197) وصححه الألباني .

والنصيحة في مسائل الطلاق ،

أن تراجع في ذلك المحاكم الشرعية – إن وجدت – ، أو دار الإفتاء في بلد السائل ؛ حتى

يقفوا على الحالة عن قرب ، ويحدث التصور الكامل الذي تبني عليه الأحكام ، وهل وقع

الطلاق في بعض تلك المرات التي تتكلمين عنها ، أو لم يقع .

والله أعلم .